

## السيولة المصرفية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي

د. غسان طارق طاهر

الباحث سلام هاشم محمد

### المقدمة:

مع التطور السريع الذي شهده العالم في ظل التغيير التكنولوجي الهائل والحركة السريعة للرؤوس الاموال، انعكس ذلك على تطور اقتصادات الدول التي اصبحت تطارد تلك التغييرات بنفس السرعة، ولم يتعدى الامر القطاع المصرفي وعمله اذ شهد القطاع المالي تطورات حديثة كعمليات الاندماج، ولاستثمارات الضخمة، فضلا عن التطور الالكتروني للتعاملات المصرفية وتنامي التحولات ولاعتمادات وغيرها لذا تحول عمل تلك المؤسسات المصرفية من الحالة البدائية التقليدية السائدة الى وظائف ومهام اكثر اندماجا مع التغييرات الاقتصادية، اذ لم يقتصر دور تلك المؤسسات على الاقراض فقط وانما جرت عملياتها بشكل عابر للقومية اذ اصبحت تمول المشاريع الخارجية فضلا عن الداخلية ويدخل في هذا الاطار تمويل السوق المالي، فضلا عن عمليات التدويل والتمويل الحديث ومن هذا الجانب لعبت السيولة بشكل عام دور اساسي في خضم التطورات الحديثة واصبحت مقياس للنمو الاقتصادي.

اذ تعتمد المصارف اليوم ومنها البنك المركزي الى تحفيز النمو على الصعيد الاقتصاد الكلي والجزئي اي ما يخص المؤسسات الصغيرة وهذا تطلب تطورا في مكونات السيولة اذ تشير النظريات الحديثة الى اهمية جانب السيولة، وقد اولت دراسات عدة الى تسليط الضوء على اهمية ادارة جانب السيولة الذي يعكس في نهاية المطاف على الناتج المحلي الاجمالي، اذ ان غاية وطموح الدول ينصب بدرجة الاساس على الوصول في حالة من التوازن والتي تتمحور بأثر السيولة على المتغيرات الاقتصاد الكلي كتحفيز ومتغيرات اخرى، فضلا على انعكاس ذلك فالمؤسسات والمشاريع الخاصة او ما يسمى بالتحليل الجزئي، اذن فالسيولة دور مهم في ضبط حركة الاقتصاد القومي للدول جميعها على اختلاف مستويات تطورها ونموها الاقتصادي، لذا انصبت موضوعة الدراسة أثر السيولة على الناتج المحلي الاجمالي في العراق لاسيما مع التطورات

الكبيرة الذي شهدها القطاع المصرفي في العراق ونمو سوق العراق للأوراق المالية بشكل كبير والدور المهم المناطق بها لتحفيز الاقتصاد العراقي فيما يخص جانب التمويل بدرجة الاساس والخدمات العامة بالدرجة الثانية.

اولاً :- مشكلة الدراسة:

صيغت المشكلة بمجموعة اسئلة ستكون مدارا للبحث خلال الدراسة وهي:-

- ١) هل هنالك علاقة بين السيولة المصرفية والناتج المحلي الاجمالي.
- ٢) هل ان ادارة وتحليل السيولة تنعكس بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي.
- ٣) هل ان انخفاض حجم السيولة لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الاجمالي.
- ٤) هل تعاني المصارف التجارية من ازمة سيولة حادة.
- ٥) هل للسياسة النقدية دور فعال في تحضير البنوك التجارية على ادارة السيولة.

ثانياً :- اهمية الدراسة:

تكسب الدراسة اهميتها من الافكار الاقتصادية والفلسفة المتعلقة في ادارة السيولة وعرض لهيكليتها ومؤشراتها وتحليلها فضلا عن الاسهامات المصرفية في زيادة اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، والبحث في المخاطرة في ضل الازمات الحادة التي تتعرض لها المصارف التجارية العراقية ، لذا تناولت الدراسة بحث وتحليل للعلاقة بين السيولة وإدارتها وتقليل الناتج المحلي الاجمالي في ضل تزايد الدور الرقابي للسياسة النقدية.

ثالثاً :- فرضية الدراسة

يقوم البحث على فرضية مفادها ((ان ادارة وتحليل السيولة في ضل الازمات الحادة التي يمر بها الاقتصاد العراقي لها دوراً فعالاً على الناتج المحلي الاجمالي لاسيما في تنامي الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي في رسم معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية)).

رابعاً : اهداف الدراسة:

ترمي الدراسة للتحقيق مجموعة من الاهداف اهمها:

- (١) تحليل مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها وأهميتها فضلاً عن السيولة المحلية.
  - (٢) تحليل الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة بين ٢٠٠٤\_٢٠١٦.
  - (٣) دراسة العلاقة بين السيولة المصرفية والناتج المحلي الاجمالي .
  - (٤) عرض وتحليل مخاطر السيولة في ظل التقلبات الحادة التي يستهدفها الاقتصاد العراقي.
- خامساً :- الحدود الزمانية

شملت الحدود الزمانية الدراسة سلسلة زمنية امتدت من عام 2004-٢٠١٦ .

### الفصل الأول الإطار النظري:

اولاً: مفهوم السيولة المحلية

نظراً للدور الذي تلعبه السيولة المحلية في الاقتصادات المتقدمة، الامر الذي دفع العديد منها الى توفير جزء كبير من الموجودات المالية التي يمكن ان تتحول الى وسائل دفع بأقصى سرعة وسهولة فضلاً عن العائد الذي تدره هذه الموجودات ، كما وتحل بعض الوسائل محل النقود كمخزون للقيمة و يمكن استخدامها كقوة شرائية ، استطاعت الدول المتقدمة من خلال اعتمادها المفرط على وسائل الدفع الاخرى كالنقود الالكترونية وبعض الموجودات المالية من التقدم وضعف العملية الاستثمارية وادامة دفعة الاقتصاد. يفضل الاقتصاديين امثال ميلتون فريدمان وسايرز (Milton Friedman, Sayers) اعتبار اشباه النقود (المتمثلة بالودائع الأجل والتوفير) جزءاً اساسياً من وسائل الدفع على اساس امكانية تحويلها وبسهولة الى ودائع جارية وبدون خسائر ،الا ان اخرون امثال ديزينبري (Disinbury) يرى ان اشباه النقود حتى وان كانت تتمتع بسيولة عالية الا انها لا يمكن ان تستخدم كوسيط للتبادل بشكل مباشر ،بل يجب ان تحول الى ودائع تحت الطلب (الجارية ) بعد اذ تنجز تلك الوظيفة (James,1998)

عرفت السيولة المحلية بانها "عرض النقد بالمعنى الواسع (m2) وهي مفهوم اوسع نسبياً من مفهوم عرض النقد m1 ويتناول اجمالي وسائل الدفع في عرض النقد بالمعنى الضيق (m1) فضلاً عن الودائع الزمنية (ودائع الاجل) في المصارف التجارية" اي يمكن اعتبار المفهوم الواسع (m2) يتكون من (m1) فضلاً عن

حسابات الادخار لدى مؤسسات الايداع واسهم صناديق النقد المشتركة وموازين صناديق سوق المال المتبادلة وحسابات ودائع سوق المال والودائع تحت الطلب والعملية في التداول، مضافا اليها ودائع الاجل في المصارف التجارية . (اسماعيل، ١١٤). و عرفت أيضا السيولة المحلية بانها لا تقتصر فقط على الحساب الجاري في المصارف والنقد المعدني ولكنها تشمل الودائع المصرفية التي تبقى في المصارف خلال فترة لا تقل عن (٧) ايام فما فوق فضلا عن ودائع الجمهور في البلد. وبذلك تمثل السيولة المحلية كافة الموجودات المالية التي يمكن تحويلها الى نقد بأقصى سرعة وسهولة بخسائر معدومة او وجود خسائر ضئيلة (Ebele,2015:p292)

ثانياً: مفهوم السيولة المصرفية

يمكن ان تعرف على انها مقياساً لقدرة المصرف على إيجاد السيولة بسهولة التي يحتاجها في تلبية التزاماته. ويمكن أن يتم الحصول على السيولة من حيازته للنقد المباشر بالعملية أو بالحساب لدى البنك المركزي international (bankforsettlements,2013,p21) ويمكن الاشارة الى مفهوم السيولة في الأدبيات الاقتصادية الى انها تتعلق بقدرة الاداة الاقتصادية على امكانية تبادلها او جودها بوفرة مقابل السلع والخدمات أو الأصول الأخرى. وفي هذا التعريف، يمكن ان ملاحظة مسألتين. الاولى، هي يمكن فهم السيولة من حيث التدفقات (بدلاً من الأسهم)، فهي من خلال مفهوم التدفق، تشير الى الوصول إلى تدفقات النقدية دون عوائق بين عناصر النظام المالي، مع التركيز بشكل خاص على التدفقات بين البنك المركزي والبنوك التجارية والأسواق. اما ثانياً، فأنها تشير إلى القدرة على تحقيق هذه التدفقات. حيث ان العجز على القيام بذلك أن يجعل الكيان المالي اقل قدرة على توفير السيولة. وكما يمكن أن تعود ضعف القدرة الى عدم التماثل في المعلومات ووجود أسواق غير مكتملة. (Nikolaou, 2009,p10)

١- مخاطر السيولة المصرفية

مخاطر السيولة تظهر عندما يطلب الدائنون (المودعين على سبيل المثال) بنقد سريع ومباشر وذلك لسد احتياجاتهم المالية ، حينها ينبغي على المصرف توفير اموال اضافية من خلال بيع بعض موجوداته او

الاقتراض لتلبية الطلب على سحب الاموال، وبما ان النقد هو اكثر الموجودات سيولة يمكن استخدامها من قبل المصرف لتلبية المباشرة والفورية لطلبات المودعين عند سحب الاموال ، فعلى الرغم من عدم احتفاظ المصارف بنسب كبيرة للنقد لأنه لا يدر عائد للمصارف الا ان الاحتفاظ بهذا الاصل امر عادي لا يسبب اي مشاكل لان السحب اليومي للودائع يعد امراً متوقعا (Saunders, 1997, p83) .

وقد يقع المصرف بما يسمى مركز الازمات المالية المنتظمة والذي من اهم مسبباته حالات السحب الغير المتوقعة والكبيرة للنقد او عند انتشار الشائعات بين المودعين بعدم توفر سيولة فيترتب على ذلك طلب المودعين لودائعهم (Rajan,2003,p1) . هذا وقد يقوم المصرف ببيع موجوداته الاقل سيولة لتلبية طلبات السحب الكبيرة فينتج عن ذلك مخاطر كبيرة، تباع الموجودات بأسعار اقل في الاسواق الضعيفة عند البيع الانبي مما لو كان للمصرف وقت اطول للتفاوض على البيع و نتيجة لذلك فان التصفية بأسعار منخفضة يهدد قدرة المصرف على الايفاء بديونه. وتعرف مخاطر السيولة المصرفية هي عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق ، دون أن يؤثر ذلك على الوضع المالي للمصرف التجاري. وتتمثل اسباب مخاطر السيولة المصرفية هي حجم السيولة ، والأصول الاقل سيولة ، والأصول السائلة ذات مخاطر عالية، والاعتماد على تمويل خارجي.. يجب على إدارة المصرف فهم حساسيات مقدمي الودائع ، وأدوات التمويل التي يستخدمونها، والعلاقة بين تكاليف التمويل والأصول والعائدات، وأي قيود تنظيمية على التمويل. لكي تحقيق ذلك، يجب على الادارة فهم التسعير، والتدفقات النقدية، والتعرض للمخاطر الناتجة عن موجودات ومطلوبات المصرف فضلا عن المصادر الأخرى المتاحة للأموال والاستخدامات المحتملة لتدفق النقد الزائد. كما يجب على الإدارة أن تكون في حالة تأهب للمخاطر الناشئة عن التركيزات في مصادر التمويل.(Zapodeanu ,2010,p38)

ثالثاً: النمو الاقتصادي.

يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة المطردة الطويلة الاجل في الدخل الحقيقي للفرد، فنصيب الفرد من الدخل يعبر عن النمو . كما عرف النمو الاقتصادي بأنه (ارتفاع معدل الدخل الفردي او الناتج المحلي

الاجمالي بين فترتين) (الوادي ، واخرون ، ٢٠٠٧ ، ٣٣١). لكي يحدث النمو ينبغي ان تكون زيادة الدخل اكبر من الزيادة السكانية . اما الزيادة في دخل الفرد بعد ان يتخلص الاقتصاد من الكساد تعد هذه الزيادة دورية وليس مضطربة وبهذا لا يعد نمواً في الاقتصاد. (مايكل ، ١٩٩٩ ، ٢٥٤). وقد اشار كينز في نموذجه الى الامكانية ان تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي بمستويات أعلى. اما نموذج النمو النيوكلاسيكي يرى بأن السياسة المالية الحكومية لا تؤثر على نمو الناتج المحلي. ويمكن ان يعتمد على العمل في تكوين أرضية جديدة في تأثير (الإنفاق الحكومي) على النمو الاقتصادي. وتمشيا مع هذا، أن النشاط الحكومي يؤثر على اتجاه النمو الاقتصادي. وبالمثل، فان نماذج النمو الداخلي، تعد السياسة المالية بالغة الأهمية في التنبؤ باتجاهات النمو الاقتصادي في المستقبل (Usman,2010,p3).

الاطار العملي

أولاً: السيولة المحلية :

بعد ان حصل البنك المركزي العراقي على الاستقلالية حسب قانون (٥٦) لعام ٢٠٠٤ ، اتبع مجموعة من الاجراءات للإدارة عرض النقد والتحكم به، بما يضمن الوصول الى نظاماً مالياً سليماً من اجل تحقيق استقراراً سعرياً ، أذ ان الغرض من هذه الاجراءات هو تعزيز الثقة بالعملة المحلية من ناحية و الجهاز المصرفي من ناحية اخرى، كمحاولة لتخفيض الكتلة النقدية، وحتى يتحقق الهدف المنشود اتاح الحرية للمصارف في تحديد اسعار الفائدة كأداة لجذب الودائع الادخارية . وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات التي قام بها البنك المركزي الا ان السيطرة على حجم الكتلة النقدية بقيت محدودة ، إذ اخذت معدلات النمو في عرض النقد تتزايد مع معدلات نمو الانفاق بشكل طردي الامر الذي يؤكد قوة تأثير دالة الطلب الحكومي على عرض النقد المتأثر بالدخل النفطي للحكومة .(عاشور ، واخرون ، ٢٠١٤ ، ٢١٩) ويمكن الاستدلال لتطور حجم السيولة المحلية من خلال البيانات :

الجدول (١) مكونات السيولة المحلية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

(مليار دينار)

السنوات	العملة في التداول	معدل النمو	الودائع الجارية	معدل النمو	الودائع الزمنية	معدل النمو	السيولة المحلية	معدل النمو
٢٠٠٤	8.020	--	857	--	7.162	--	12.254	--
2005	10.256	27.8	1.143	33.3	9.112	27.2	14.684	19.8
٢٠٠٦	11.916	16.1	948	-13.9	10.968	20.3	21.080	43.5
2007	15.632	31.1	1.400	47.6	14.231	29.7	26.956	27.8
2008	21.304	36.2	2.811	100.7	18.492	29.9	34.920	29.5
2009	24.169	13.4	2.393	-14.8	21.775	17.7	45.438	30.1
2010	27.507	13.8	3.165	32.2	24.342	11.7	60.386	32.8
2011	32.157	16.9	3.870	22.2	28.287	16.2	72.178	19.5
2012	35.784	11.2	5.191	34.1	30.593	8.1	75.466	4.5
2013	40.630	13.5	5.634	8.5	34.995	14.3	87.679	16.1
2014	39.883	-1.8	3.812	-32.3	36.071	3.0	90.728	3.4
2015	38.585	-3.2	3.729	-2.1	34.855	-3.3	82.595	-8.9
٢٠١٦	45.231	17.2	3.156	-15.3	42.075	20.7	88.082	6.6

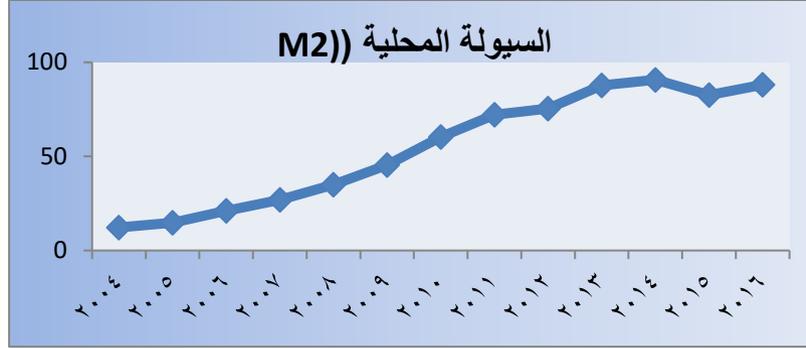
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، نشرات متفرقة.

يتضح من بيانات الجدول (١) ان العملة في التداول اتخذت مساراً تصاعدياً، أذ سجلت في عام ٢٠٠٥ معدل نمو (27.8%) وستمرت في هذا المسار حتى سجلت في عام ٢٠١٠ معدل نمو (13.8%) خلال مدة الدراسة والذي يعود الى التوسع الحكومي في الانفاق الممول من إيرادات الحكومية، الا انها انخفضت في السنوات اللاحقة، أذ سجلت في عام ٢٠١٥ معدل نمو سالب (-3.2) يعزى ذلك الى ضعف دور

الاستثمار ولأسواق النقدية الأمر الذي دفع الافراد الى الاحتفاظ بالنقود في ظل حالة الركود الاقتصادي، الا ان العملة في التداول عادة للارتفاع في عام ٢٠١٦ إذ سجلت معدل نمو موجب (17.2%) الذي يعود الى اقتراض الداخلي للحكومة عن طريق اصدار السندات لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة، اما الودائع الجارية فقد سجلت في عام ٢٠٠٥ معدل نمو موجب بلغ (33.3%) والذي يعود الى رغبة الافراد في الاحتفاظ بأرصدهم النقدية لدى المصارف وتقليل التعرض للمخاطر الامنية(البنك المركزي العراقي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤)، الا ان هذا الارتفاع في معدل النمو لم يستمر فقد انخفض في عام ٢٠٠٦ إذ بلغ ( - 13.9%) والذي يعزى الى انخفاض الودائع الحكومية المركزية لأنه اغلب الودائع الجارية تعود للقطاع الحكومي بسبب الوضع الامني في هذا العام والذي اثر على كافة مرافق الحياة ( البنك المركزي العراقي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨)، هذا وسجلت في عام ٢٠٠٨ أعلى معدل نمو موجب إذ بلغ (١٠٠%) والذي يعود الى توجه السياسة النقدية نحوه سحب السيولة من السوق فضلا عن تحسن الظروف الامنية ، وستمرت هذه الودائع بين الانخفاض والارتفاع الى ان سجلت في عام ٢٠١٦ أعلى معدل نمو سالب بلغ (-15.3%) يعزى ذلك الى تردي الوضع الامني فضلا عن انخفاض اسعار النفط ادى الى انخفاض الودائع المؤسسات والودائع الحكومية على الرغم من ارتفاع الطفيف للقطاع الخاص الا ان نها سجلت أعلى معدل نمو سالب في هذا العام . هذا وسجلت الودائع الزمنية معدلات نمو موجب في بداية الفترة، إذ سجلت في عام ٢٠٠٥ معدل نمو موجب بلغ (27.2%) نتيجة قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات حول قبول الودائع بالدينار العراقي من المصارف لغرض استثمار هذه الودائع بمعدلات فائدة مختلفة ( ٦% لليوم واحد، و ٧% في ٣٠ يوم) فضلا عن رغبة لدى الجمهور بالاحتفاظ بأرصدهم لدى المصارف لتقليل المخاطر الامنية ، وستمر هذا الارتفاع في السنوات اللاحقة الى ان بدء في الانخفاض وسجل انخفاض ملحوظ في عام ٢٠١٠ بلغة على اثرها معدل النمو ( 11.7%) نتيجة زيادة الائتمان في هذا العام المقدم للقطاع الخاص في كافي الانشطة الاقتصادية بنسبة ( 77.4%) قيام البنك المركزي بتخفيض الاحتياطي القانوني على الودائع مرتين خلال العام من ٢٥% الى ٢٠% ثم الى ١٥% بغية تشجيع المصارف على منح الائتمان

، اما في عام ٢٠١٥ سجلت هذه الودائع اعلى معدل نمو سالب خلال فترة الدراسة أذ بلغ (3.3- %) يعزى ذلك الى مقتضيات السياسة النقدية ازاء الوضع الاقتصادي بتوجيه المصارف نحو توظيف مواردها بتجاه السوق لتعزيز السيولة في الاقتصاد، الا ان في عام ٢٠١٦ عادة الودائع الزمنية الى الارتفاع لتسجل معدل نمو موجب بلغ (20.7%) نتيجة قيام البنك المركزي بمنح (٥%) من نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على الودائع للمصارف التي تواجه مشاكل في السيولة بسبب تمويلها للمشاريع الصغيرة او مواجهة سحب ودائع من قبل الزبائن. ونتيجة لزيادة مكونات السيولة المحلية فقد سجلت السيولة المحلية خلال فترة الدراسة نمو تصاعدي أذ سجلت في عام ٢٠٠٥ معدل نمو (19.8%) والذي يعود الى زيادة الإيرادات النفطية التي يتم الاعتماد عليها في الانفاق الحكومي الذي ازداد خلال العام بزيادة الإيرادات النفطية، واستمرت السيولة المحلية في هذه الزيادة خلال السنوات اللاحقة الى ان بلغت في عام ٢٠١٢ انخفاض في معدل النمو والبالغ (4.5%) بسبب اثر المطلوبات الغير النقدية الانكماشية كالودائع الحكومية والودائع الاخرى ، وفي عام ٢٠١٥ فقد سجل معدل نمو سالب بلغ (8.9- %) و يعود هذا الى زيادة الاحتياطيات الاجنبية على اثر انخفاض اسعار النفط والعوامل التوسعية المؤثرة في السيولة المحلية المتبعة من قبل البنك المركزي ، ( البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٥ ، ١٠) وبعد ذلك في عام ٢٠١٦ بالتحديد عادت السيولة المحلية الى الارتفاع وذلك نتيجة قيام البنك المركزي العراقي بتحفيز التنمية الاقتصادية ودعم السيولة من خلال تبني اجراءات منها دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم (9.200) مليار دينار الى المصارف لدعم هذه المشاريع ، كذلك شراء حوالات خزينة بمبلغ (٧) ترليون دينار لدعم سيولة الجهاز المصرفي ، فضلا عن اطلاق نسبة (٥%) من الاحتياطي الالزامي على اجمالي الودائع بالعملة العراقية و (١٥%) على العملة الأمريكية والعمل على توجيهها الى المصارف التي تواجه مشاكل في السيولة، (صندوق النقد العربي ، ٢٠١٧ ، ١٢٢) . و كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل (١) السيولة المحلية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (١)

ثانياً: السيولة المصرفية

يقصد بالسيولة سرعة تحويل الاصول المالية الاخرى الى نقود وبأقل تكلفة ، فالهدف من السيولة الحصول على نقد سائل. أذ ان مفهوم السيولة المصرفية ينصرف الى الفرق بين الموارد المتاحة للمصرف والاموال المستخدمة في مختلف انواع الموجودات. كذلك يقصد بالسيولة قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته ، والمتمثلة بعنصرين اساسيين هما : تلبية طلبات الائتمان ، اي القروض و التسليفات لتلبية الاحتياجات، وتلبية طلبات المودعين للسحب على الودائع. (سعيد، واخرون، ٢٠١٤ ، ١٠٢-١٠٣) تمر الصيرفة التجارية في العراق بمشكلة فائض السيولة المصرفية والتي تعد احدى مظاهر تخلف الجهاز المصرفي، أذ ان بقائها دون استثمارها يضيف تكلفة المصارف التجارية بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة ، فعدم قيام المصارف باستثمار هذه الاموال على شكل قروض يشكل عبئاً كبيراً ، إذ انها تتحمل تكلفتين تتحمل الاولى في تكلفة الفرص البديلة للاحتفاظ بالنقود مع توفر فرص للاستثمار ها والامر الاخر ترتيب الفوائد على الودائع والتي تعد جزءاً من مطلوبات المصارف التجارية (الصفار، واخرون ، ٢٠) وكما يتضح من بيانات الجدول التالي :

الجدول (٢) السيولة المصرفية في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

السنوات	السيولة المصرفية %
2004	١٦
2005	١٠
2006	١٠
2007	14
2008	16
2009	22
2010	23
2011	48
2012	54
2013	66
2014	68
2015	68
2016	68

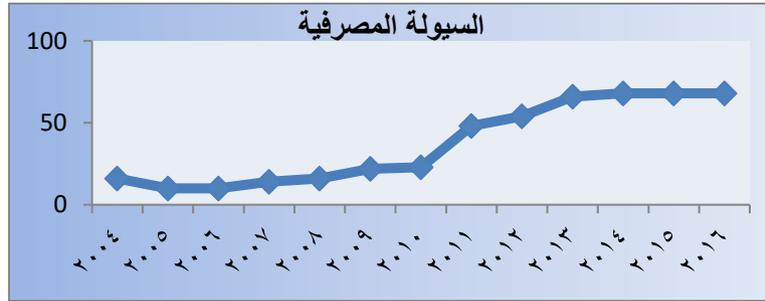
المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، النشرات الإحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

يتضح من خلال الجدول (٢) ان مستويات السيولة المصرفية في ارتفاع مستمر خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٦) ، أذ سجلت نسبة (١٠%) في الاعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦) والذي يعود الى توجه السياسة النقدية نحو تشجيع الاستثمار والعمل على تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق لهذا قلقت من الاحتياطي القانوني على الودائع حكومية كانت او ودائع قطاع خاص بواقع (١٠%) ، الا انها ارتفعت في الاعوام اللاحقة وبشكل مستمر فقد سجلت في عام ٢٠١١ ما نسبته (48%) والذي يعزى الى زيادة التركيز من قبل البنك المركزي على الرقابة المصرفية وتوجيه المصارف باتخاذ المزيد من الاجراءات والتدابير الرامية

الى زيادة متانة الجهاز المصرفي لهذا فقد تم الزام المصارف بزيادة رؤوس اموالها ورفع ملائمتها المالية وفق المعايير الدولية كما ركزت على توفير السيولة اللازمة لضمان استمرارية قدرة المصارف على منح الائتمان، الى ان استقرت عند نسبة (٦٨%) في السنوات الاخيرة من فترة الدراسة ويعزى ذلك الارتفاع في نسبة السيولة المصرفية الى انعدام الثقة لدى المصارف في منح الائتمان نتيجة الوضع الامني المتردي ، والرؤية الغامضة للاستثمارات المتاحة للمصارف فضلا عن ان تلك المصارف تتبع عقلية الاستثمار قصير الاجل لارتفاع الضمانات في منح ذلك الاستثمارات وتجنب التعثر المصرفي .اما انخفاض النسب في بداية الفترة فذلك يعزى الى الاجراءات التي اتبعها البنك المركزي المتمثلة في توظيف السيولة في الاوراق المالية و مزادات العملة ونظام تسهيلات القائمة فضلا عن المصارف التجارية تحظى بثقة الافراد لأنها مسندة من جانب الحكومة الامر الذي يجعل احتمالية تعرضها للإفلاس مستبعد. ( مطوق، ٢٠١٥، ٧٠).

ويمكن ملاحظة تغير نسبة السيولة المصرفية من خلال الشكل البياني ٢:

الشكل (٢) نسبة السيولة المصرفية خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (٢)

ثالثاً: الائتمان النقدي للمصارف التجارية

يقوم البنك المركزي العراقي بالدور الاشرافي والرقابي والتنظيمي على المؤسسات المالية الوسيطة والمصارف للحفاظ على النظام المالي القائم على اساس التنافس في السوق واتاحة الفرصة للعمل وتحقيق الاستقرار في الاسعار فضلا عن تأمين نظاماً فعالاً للمدفوعات .كما يقوم بالحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال

عمليات السوق المفتوحة ، اذ ان يمكن للبنك المركزي التأثير على السيولة المصرفية من خلال بيع وشراء الاوراق المالية الحكومية ، فعملية البيع تؤدي الى سحب السيولة اي تخفيض الارصدة المصارف ، في حين عمليات الشراء تؤدي الى زيادة السيولة فضلا عن ذلك يقوم البنك المركزي العراقي بمهمة المستشار المالي للدولة ، اذ يسعى الى توسيع نطاق الائتمان بما يحقق الاهداف التنموية الاقتصادية. ولتحقيق هذه الاهداف قام البنك المركزي بالعديد من الإجراءات منها تخفيض سعر الفائدة (سعر السياسة) الى ٦% كأداة من ادوات السياسة النقدية ، والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة لزيادة التعاون فيما بينها ، وتحرير سعر الفائدة الذي تقبضه المصارف او تدفعه . وذلك لحث المصارف على التوجه نحو اقتصاد السوق (جميل ، ٢٠١٦ ، ٦٤) . ويمكن بيان الائتمان النقدي للمصارف التجارية من خلال الجدول التالي :

الجدول (٣) لائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

(مليار دينار)

السنوات	اجمالي الائتمان النقدي	الائتمان القطاع العام	نسبة القطاع العام من الائتمان %	الائتمان القطاع الخاص	نسبة القطاع الخاص من اجمالي الائتمان %
٢٠٠٤	٨٢٤	206	25	620	75
٢٠٠٥	1.717	772	45	950	55.3
٢٠٠٦	2.667	786	29.5	1.881	70.5
٢٠٠٧	3.459	1.072	31	2.387	69
٢٠٠٨	4.587	610	13.3	3.978	86.7
٢٠٠٩	5.690	1.024	18.4	4.646	81.6
٢٠١٠	11.722	8.838	75.4	2.884	24.6
٢٠١١	٥,٤١٥	1.660	81.6	3.755	18.4
٢٠١٢	٧,٤٢٩	2.331	82.1	5.098	17.9

## السيولة المصرفية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي

21.9	6.565	78.1	2.336	٨,٩٠١	٢٠١٣
14.2	7.245	85.8	4.367	١١,٦١٢	٢٠١٤
18.9	7.675	81.1	3.283	١٠,٩٥٨	٢٠١٥
19.7	7.330	80.3	2.974	١٠,٣٠٤	٢٠١٦

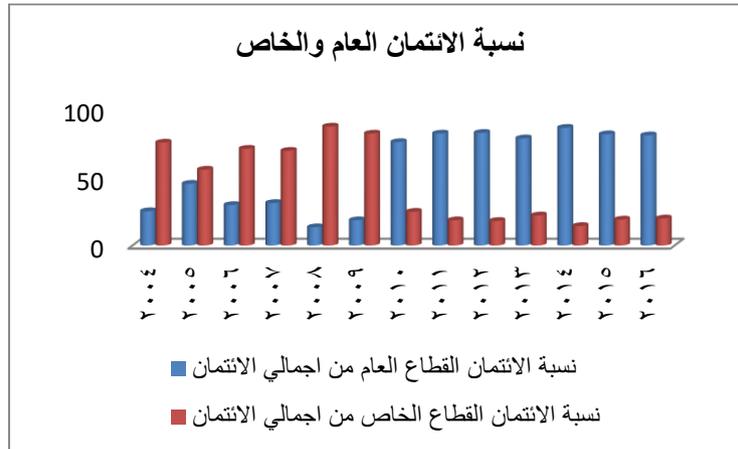
المصدر البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ،اعداد متفرقة.

النسب من اعداد الباحث بالاعتماد على نفس المصدر .

من خلال الجدول (٣) يتبين ان نسبة الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية الى القطاع العام في تصاعد مستمر، اذ بداية بنسبة (٢٥%) في عام ٢٠٠٤ يعود ذلك الى قيام المصارف الحكومية بمنح سلف الى منسبها وقروض سكنية لشرائح كبيرة من المواطنين فالمصارف الحكومية تسيطر على (٧٦%) من الائتمان الممنوح ( البنك المركزي العراقي ،٢٠٠٨ ،٣١) الا ان في عام ٢٠٠٨ انخفضت النسبة الى (13.3%) يعزى الى اغلب الائتمان كان يمنح الى القطاع الخاص ، توقف المصارف الحكومية في منح القروض للموظفين .(البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٨ ،٤٥)، بعد ذلك عادة الى الارتفاع في السنوات اللاحقة الى ان بلغ في عام ٢٠١٦ الى (80.3%) وهذا ان دللة على شيء فقد يدل على وجود مساهمة حقيقية من جانب المصارف الحكومية الى دعم النشاط الاقتصادي فقد خصصت الحكومة في هذا العام ( 21.4) ترليون دينار كقروض الى القطاع المطاع والتجارة والفنادق. (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٦ ،٤٠-٤٢). اما القطاع الخاص فقد كان متذبذبا باستثناء السنوات الاخيرة اتخذ مسار تنازلي على عكس القطاع الحكومي ، اذ سجل في عام ٢٠٠٤ ما نسبته ( 75%) يعزى ذلك الى الحرية التي منحها البنك المركزي للمصارف في تحديد اسعار الفائدة سواء كان في الايداع او في منح الائتمان، وستم الارتفاع الى ان سجل اعلى نسبة في عام ٢٠٠٨ بلغت ( 86.7%) في هذا العام قامت المصارف بمنح القروض لشرائح كبيرة من المواطنين . على الرغم من التحدي الذي امام السياسة النقدية في تقوية الائتمان على نحو يساهم خلاله النظام المصرفي في زيادة النمو الاقتصادي ،الا ان الائتمان بعد ذلك انخفض في السنوات اللاحقة ،اذ بلغ ( 21.9%) في عام ٢٠١٣ اذ تعد هذه النسبة ضعيفة تعكس ضعف الوساطة المالية

للمصارف وابتعادها عن العمليات المصرفية المفضية الى تعميق السوق المالية ، فالمصارف تتنوع بمخاطر السوق بالإضافة الى الاخفاق في التسديد، وستمّر الانخفاض الى ان بلغ (19.7%) عام ٢٠١٦ بسبب تردد المصارف في منح الائتمان بسبب ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وضعف الضمانات هذا وان اغلب المصارف الخاصة لا تتمتع بالملاءة العالية التي تمكنها من التوسع في نشاطها (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٣، ٢٩) . اذ يتبين ان المصارف الحكومية مازالت تمارس سياسة تتسم بالمجازفة وعدم المبالاة بالمخاطرة المصرفية في تقديم الائتمان ،اذ تشكل نسبة (٧٢%) من اجمالي الائتمان الممنوح ، هذا وان تردد المصارف الخاصة في تقديم لائتمان، يعود الى ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين كذلك ضعف الضمانات مقابل الائتمان فضلا عن اغلب المصارف الخاصة لا تتمتع بملاءة عالية تمكنها من التوسع في نشاطها الائتماني ، كما يمكن الاشارة الى ان الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الخاصة تعد ضئيلة في التايير على التمويل للتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب ازاء المشاريع التنموية الكبيرة التي يحتاجها البلد في الحاضر والمستقبل . (البنك المركزي ، ٢٠١٠، ٥-٦) والشكل البياني ادنا يوضح ذلك:

الشكل (٣) نسبة الائتمان العام والخاص للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٤)



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

رابعاً: النمو الاقتصادي

لا يتحدد النمو الاقتصادي بالعوامل الاقتصادية فقط ، بل ان هناك عوامل ديموغرافية وجغرافية وسياسية وثقافية واجتماعية، منها ما يتعلق بالكفاءات والعلاقات البشرية الهادفة الى زيادة الانتاج عن طريق استخدام الموارد الزراعية والنباتية والمعدنية .....الخ. (السماك ، ١٩٧٩ ، ١٧) ويمكن الوقوف على معدلات النمو الاقتصادي العراقي عن طريق تحليل بيانات الناتج المحلي الاجمالي . أذ يعكس حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات لمواطني البلد فضلا عن الاجانب المقيمين خلال فترة سنة ، أيضا يعكس المساهمة الفعلية للقطاعات الاقتصادية كافة في تكوين ذلك الناتج ، أذ ان يشكل انتاج النفط ٢٨% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، والذي تعرض لسلسلة من الانخفاضات المتوالية نتيجة اهتزازات السوق النفطية في فترة الحصار الاقتصادي من ناحية ، وتوقف مستلزمات الانتاج المستوردة وعدم وصولها الى القطاعات السلعية الانتاجية من ناحية اخرى. بالرغم من تحقيق طفرة نوعية في زيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الاخيرة لمدة الدراسة الا ان الموجود لا يحقق الطموح بالرغم من تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض المنتجات كالأسمك والدجاج والاملاح والاسمنت.....الخ ، الا ان ذلك يبقى محط تساؤل ماذا عن بقية القطاعات كالزراعة والصناعة بكافة اشاكلها وسنتعرض الى مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج المحلي . ويمكن ايضاح مساهمة هذا القطاعات في تكوين الناتج المحلي من خلال الجدول التالي :

الجدول (٤) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٤-)

(٢٠١٦)

السنوات	القطاع الزراعي %	القطاع الصناعي %	القطاع النفطي %	القطاعات الاخري %	المجموع
2004	11	2	48	39	100
2005	14	2	42	42	100
2006	13	2	41	44	100

## السيولة المصرفية وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي

100	46	43	2	9	2007
100	45	45	2	8	2008
100	46	44	3	7	2009
100	48.5	41.5	2.9	7.1	2010
100	47.3	42.3	3.3	7.3	2011
100	47.6	43.3	3.1	6.9	2012
100	48.6	41.6	3.0	6.9	2013
100	46	44	3	7	2014
100	59	33	3	5	2015
100	64.65	29.64	2	3.71	2016

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الانمائية ، المجموعة الاحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للإحصاء بغداد، نشرات مختلفة

### أ- القطاع النفطي

شهد هذا القطاع طفرة نوعية لاسيما بعد تحقيق العراق معدلات انتاجية عالية فاقت ٤ مليون برميل يوميا نتيجة رفع العقوبات عن العراق بعد عام ٢٠٠٣ والسماح له بالتصدير النفط الا ان هذا القطاع يبقى تحت طائلة تغيرات وتجاذبات اسواق النفط العالمية ، إذ ان هذه السلعة اقتصادية تتأثر بعوامل العرض والطلب الا انها سلعة استراتيجية تتأثر بشكل اكبر بالقضايا السياسية فقد ترتفع اسعار البرميل الى ما يفوق ١٠٠ دولار وتنخفض بشدة الى ما تحت ٣٠ دولار .

إذ يتبين من خلال الجدول (٤) ان مساهمة القطاع النفطي بداءة مرتفعة في عام ٢٠٠٤ سجلت نسبة مساهمة ( 48%) يعزى ذلك الى رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والسماح للعراق بالتصدير العراقية بعد ٢٠٠٣ ، الا ان هذه النسبة اخذت بالانخفاض خلال السنوات اللاحقة حتى عام ٢٠١٠ بلغت نسبة المساهمة 41.5% على الرغم من ارتفاع اسعار النفط وانخفاض الدولار يعزى ذلك الى تحقيق الاقتصاد

العراقي معدلات نمو مقبولة ومعتدلة في مختلف القطاعات الاقتصادية وبوشر هذا العام بأطلاق خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ والتي تستخدم لتتبع الاقتصاد العراقي (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٠ ، ٥)، و اخذت نسبة مساهمة القطاع النفطي تذبذب بين الارتفاع البسيط والانخفاض البسيط ، الا ان في عام ٢٠١٦ انخفضت هذه النسبة بشكل كبير بلغت (29.64%) يعزى ذلك الى انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية نتيجة للزيادة المتحققة للإنتاج النفطي. وعلى الرغم من كل ذلك الانخفاض يبقى القطاع النفطي المساهم الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي أذ تم وصفه المصدر الرئيسي للإيرادات الدولية . (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٦ ، ١٤)

#### ب- القطاع الزراعي

نرى ان مساهمة القطاع الزراعي اتخذت مساراً تنازلياً أذ بلغت في عام ٢٠٠٤ من (11%) وستمريت في الزيادة في عام ٢٠٠٥ ( ١٤%) يعزى ذلك الى معالجة وتحسين نوعية التربة واسترداد الآلات حديثة وانواع من الاسمدة باعتباره القطاع الثاني الذي يوفر النقد الاجنبي للعراق، وستمريت في الانخفاض الى ان بلغت نسبة المساهمة 7.1% لهذا القطاع في عام ٢٠١٠ يعزى ذلك الى الاختلالات التي عاناها هذا القطاع تمثلت في انخفاض انتاجية عوامل الانتاج و عدم استخدام الآلات الحديثة تدهور خصوبة الارض نتيجة التعرية والملح فضلا عن تدني مستوى الادارة المزرعية للفلاحين، واستمر هذا الانخفاض خلال فترة الدراسة الى ان بلغت نسبة المساهمة (3.71%) في عام ٢٠١٦ يعزى ذلك الى انخفاض المساحة المزروعة بسبب خضوع بعض المحافظات لسيطرة عصابات داعش ( البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٦ ، ١٧)، كذلك يعزى ذلك الى ما يعاناه القطاع الزراعي من مشاكل جمة منها هجرة الفلاح و شحة المياه وانخفاض الدعم الحكومي وارتفاع ملوحة التربة فضلاً عن سوء الاحوال الجوية ( انتشار الامراض و هبوب العواصف الترابية وانخفاض سقوط الامطار وعدم استخدام الاساليب الحديثة) فضلاً عن صعوبة الاوضاع الامنية... الخ . (مجيد، ٢٠٠٦ ، ١٣٥) لذا وبالرغم من انفاق مبالغ عالية للنهوض به الا انه مازال لا يحقق الطموح . و ما زال العديد من المعوقات والتحديات امام هذا القطاع والتي يجب معالجتها فضلاً عن

الحاجة الماسة الى الكثير من الاستثمارات لان يعاني من انخفاض الاستثمار في نشاطه سواء كان الاستثمار عام او خاص، فالأخير محصور غالباً في الثروة الحيوانية ( تربية الدواجن والاسماك) لان هذه الاستثمارات تدر عائد سريع من النشاط الزراعي النباتي. (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٣ ، ١٤).

ت- القطاع الصناعي

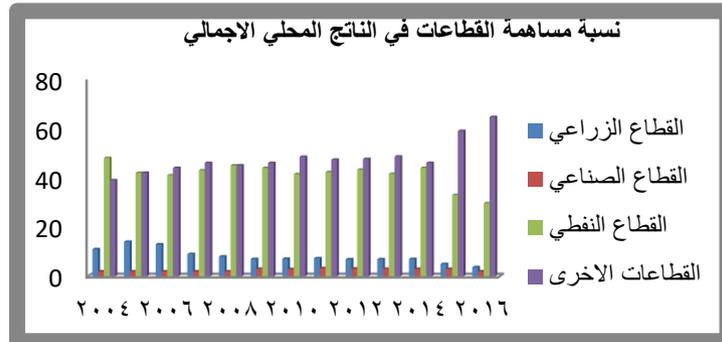
يعد قطاع الصناعات التحويلية من الدعائم الاقتصاد الوطني والذي يلعب دور حيوي في التنمية الاقتصادية لان يرتبط مع بقية القطاعات الاقتصادية ويساهم في زيادة الانتاج المحلي والذي يساعد على سد حاجات الاستهلاك المحلي وتحسين ميزان المدفوعات من خلال التصدير ،ومن ثم يقلل الاعتماد على مساهمة النفط ، الا ان الواقع الامر مازال هذا القطاع يعاني من العديد من التحديات والمعوقات التي ينبغي تحديدها ومعالجتها.

يتضح ذلك من خلال الجدول (٤) نجد نسبة مساهمة هذا القطاع متدنية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة فتراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع في السنوات الدراسة بين (٢% - ٣%) ،أذ يرجع ذلك الى العديد من المشاكل منها العقوبات الاقتصادية الدولية والحروب على العراق فضلا عن لا توجد حماية للصناعات المحلية من المنافسة الاجنبية .كذلك افتقاد العراق للبنية التحتية الداعمة لهذه الصناعة كالنقص في توفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي المستخدم للأغراض الصناعية فبعد عام ٢٠٠٣ شكلت هذا القطاع نسبة (٣%) في عام ٢٠٠٩ وهي نسبة منخفضة وهذا بسبب تلكا بعض المصانع وتوقف البعض الاخر نتيجة التحديات بسبب مشاكل عدم تسديد مستحقات المستثمرين والمقاولين وتردي الوضع الامني وارتفاع تكاليف الانتاج ، وهذا بدوره ادى الى تراجع القطاع باستثناء بعض الصناعات التي حصلت على تحسن طفيف والتي ساهمت بدورها الى استقرار النسبة عند (٣%) للفترة المحصورة بين ( ٢٠٠٩ - ٢٠١٥ ) (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٣ ، ١٥)

يتبين مما سبق ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي منخفضة في الناتج المحلي الاجمالي وهذا ينعكس على الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي. اما بقية القطاعات فبعد ان تم رفع العقوبات

الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ وكذلك النمو الحاصل في قطاع الكهرباء والبناء والتشييد فضلا عن تحسن قطاع النقل والمواصلات جعلت نسبة مساهمتها تشهد تحسن حيث ارتفعت في عام ٢٠٠٤ من (٣٩%) الى (٤٥%) في عام ٢٠٠٨ واستمر هذا الارتفاع بعد ٢٠٠٨ حيث وصلت الى (٥٩%) في عام ٢٠١٥ (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٧، ٥-٧)، الا ان اغلب الانشطة الاقتصادية غير النفطية لم تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية، لذلك ينبغي التركيز على هذه الانشطة لكي لا يكون التوازن الاقتصادي مرهون بالانتاج النفط الذي يخضع للمتغيرات خارجية. والذي حصل عليه في السنوات الاخيرة الكثير من التغيرات فانخفاض سعر النفط الى أدنى مستويات لم يسبق ان وصل لها في السابق. حيث يهيمن القطاع النفطي في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي على كافة القطاعات فنجد قد حقق اعلى النسبة لاسيما في سنة ٢٠٠٤ بنسبة (٤٨%) بسبب ارتفاع اسعار النفط، حيث يمثل هذا القطاع المصدر الرئيسي للنقد الاجنبي في البلد والذي يتم الاعتماد عليه في تمويل المصروفات الاستهلاكية والاستثمارية للحكومة وعمليات الاستيراد التي ازدادت خلال عام ٢٠٠٤. اما ادنى مساهمة حققها هذا القطاع فكانت خلال عام ٢٠١٦ بنسبة (29.64%) نتيجة الاوضاع الامنية المتمثلة في الحرب على داعش، واستمرار انخفاض للأسعار النفط في الاسواق العالمية والذي يعود الى زيادة الانتاج النفط. (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦، ١٧) ويتضح ذلك من خلال الشكل (٤) :-

الشكل (٤) نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (٤)

خامساً: علاقة السيولة مع النمو الاقتصادي

يمكن بيان العلاقة بين السيولة والنمو الاقتصادي من خلال ما يعرف بالعمق المالي ، أذ ينظر اليه على انه مجموعة ودائع المصارف التجارية الى الناتج المحلي الاجمالي ، جاء هذا المفهوم منسجم مع التصور التقليدي المتمثل بمساهمة القطاع المالي في النشاط الاقتصادي، عن طريق تعبئة المدخرات وتحويلها الى استثمار منتج ، وفي هذا الاتجاه يرى (show-mckinnon) بإمكانية تحفيز الادخار المالي من خلال اسعار الفائدة الحقيقية الموجبة ، ومن ثم زيادة درجة تنقيد الاقتصاد واتساع الوساطة المالية . (السعدي، ٢٠١١، ٢١٩) ويتمحور العمق المالي حول النقاط الآتية :-

- ❖ تزايد نسبة السكان الذين يحصلون على فرص الوصول الى الخدمات المالية والائتمان.
- ❖ تحسين القطاع المالي من حيث الاستقرار والتنظيم والاشراف وكذلك من حيث القدرة التنافسية والكفاءة
- ❖ زيادة راس المال الذي تقدمه المؤسسات الخاصة للقطاع الخاص بدل الاقراض الحكومي المباشر.
- ❖ تزايد حجم المؤسسات العاملة في القطاع المالي.
- ❖ تنوع الخدمات المتاحة وكمية الاموال التي يتم فيها الوساطة في جميع منافذ القطاع المالي . (الشدود، واخرون، ٢٠١٣، ٧٢)

وحتى يتسنى لنا بيان العلاقة بين السيولة والنمو يمكن استخدام مؤشر (نسبة السيولة المحلية (عرض النقد بالمعنى الواسع)، الى الناتج المحلي الاجمالي ، أذ يقيس هذا المؤشر درجة او نسبة تنقيد الاقتصاد ، من خلال بيانات الجدول الآتي :

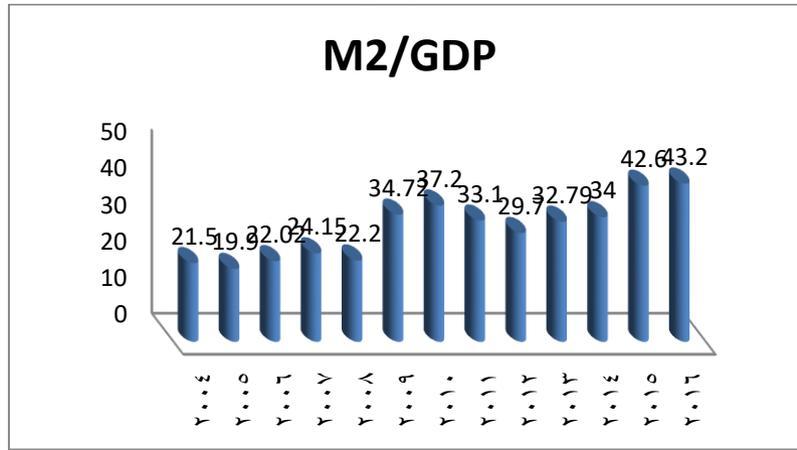
الجدول (٥) نسبة السيولة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

السنة	السيولة المحلية M2 (مليار دينار)	الناتج المحلي الجارية (مليار دينار)	M2/GDP
٢٠٠٤	11.498	53.235	21.5
٢٠٠٥	14.659	73.533	19.9
٢٠٠٦	21.050	95.588	22.02
٢٠٠٧	26.919	111.455	24.15
٢٠٠٨	34.861	157.026	22.2
٢٠٠٩	45.355	130.642	34.72
٢٠١٠	60.289	162.064	37.2
٢٠١١	72.067	217.327	33.1
٢٠١٢	75.536	254.225	29.7
٢٠١٣	87.679	271.091	32.79
٢٠١٤	90.728	266.420	34.0
٢٠١٥	85.180	199.715	42.6
2016	88.082	203.869	43.20

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية مختلفة. من بيانات الجدول (٥) نلاحظ ان هذا المؤشر سجل تحسناً ملحوظاً نتيجة الاصلاحات على المستوى النقدي و رفع العقوبات الاقتصادية الدولية مع تطور نظام الصيرفة وبالرغم من ذلك انخفض خلال السنوات الاولى إذ سجل ( 19.9 % ) في عام ٢٠٠٥ يعزى ذلك الى تدهور الوضع الامني الذي اثر على كافة مرافق الحياة ، ثم اخذ بعد ذلك منحى تصاعدياً حتى وصل في عام ٢٠١٠ الى ( 37.2 % ) يعود ذلك الى زيادة مكونات السيولة المحلية في هذه الاعوام نتيجة زيادة الانفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي بزيادة الرواتب او الزيادة في الاصلاحات التي تستلزم الانفاق (تقرير السياسة النقدية ، ٢٠١٠ ،

(٥) اخذت بعد ذلك مسار تصاعدياً نسبياً الى ان وصلت في عام ٢٠١٦ الى (43.20%) يأتي هذا نتيجة التأكيد على الصيرفة التجارية لاسيما من قبل المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، أذ ان المصارف عصب الحياة الاقتصادية النقدية وهي عبارة عن تيار نقدي متدفق ترفد المستثمرين والمؤسسات بالمال. (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٤، ٣٠) ويمكن بيان ذلك من خلال الشكل (5) :

الشكل (٥) مؤشر العمق المالي في العراق (٢٠٠٤-٢٠١٦)



المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (٥)

#### التحليل القياسي

يعاني اغلب الباحثين من بروز مشاكل احصائية عديدة والحصول على نماذج قياسية مشوهة نتيجة التحليل الغير سليم فضلا عن ان اغلب النماذج التي يجربها الباحثين ذات مشاهدات صغيرة تبرز نتيجتها تلك المشاكل الاحصائية فتعكس اشارات المعلمات بعكس منطق النظرية الاقتصادية ،أذ يحصل اولئك الباحثين على نموذج انحدار مزيف ترتفع فيه قيمة  $R^2$  واحصاءات  $t$  و  $F$  فيما يحصل ارتباط ذاتي وربما يحصل الباحث على معنوية من الناحية الاحصائية لبعض الاختبارات الا ان النموذج بشكل عام مشوه ويأتي ذلك كما اسلفنا الى صغر حجم المشاهدات ، لذلك حتى تتمكن من تلافي الانحدار الزائف و الحصول على دقة

في التقدير تم تحويل البيانات لـ ١٣ سنة الى بيانات ربع سنوي باستعمال على برنامج E\_VIEWS للحصول على نماذج قياسية معنوية من الناحية الاحصائية وحسب الجدول الاتي :

جدول (٦) تحويل بيانات متغيرات الدراسة الى ربع سنوي

السنوات	الناتج المحلي	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	السيولة المصرفية	السيولة المحلية	اجمالي الائتمان النقدي
2004Q1	46.00759	0.627719	7.054719	12.21031	0.500938
2004Q2	50.75266	0.597531	7.721531	12.07419	0.714063
2004Q3	55.60753	0.604906	8.352406	12.18594	0.930563
2004Q4	60.57222	0.649844	8.947344	12.54556	1.150438
2005Q1	65.64672	0.732344	9.506344	13.15306	1.373688
2005Q2	70.83103	0.852406	10.02941	14.00844	1.600313
2005Q3	76.12516	1.010031	10.51653	15.11169	1.830313
2005Q4	81.52909	1.205219	10.96772	16.46281	2.063688
2006Q1	88.28425	1.598281	10.97219	18.76275	2.332625
2006Q2	93.41125	1.804469	11.51581	20.32925	2.559875
2006Q3	98.1515	1.984094	12.18781	21.86325	2.777625
2006Q4	102.505	2.137156	12.98819	23.36475	2.985875
2007Q1	100.8636	2.027719	13.93209	24.42625	3.108844
2007Q2	106.6869	2.222031	14.98316	26.02575	3.328406
2007Q3	114.3666	2.484156	16.15653	27.75575	3.568781
2007Q4	123.9029	2.814094	17.45222	29.61625	3.829969
2008Q1	151.1798	3.525594	19.61459	31.53444	4.167906
2008Q2	158.0754	3.865656	20.85716	33.68506	4.448344
2008Q3	160.4738	4.148031	21.92428	35.99531	4.727219

السيولة المصرفية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي

5.004531	38.46519	22.81597	4.372719	158.375	2008Q4
4.506375	40.80156	23.01956	4.775188	131.5038	2009Q1
5.090125	43.70794	23.76544	4.790312	128.5207	2009Q2
5.981875	46.89119	24.54094	4.653562	129.1504	2009Q3
7.181625	50.35131	25.34606	4.364937	133.3931	2009Q4
11.38703	55.27363	26.05003	3.133344	146.5556	2010Q1
12.12372	58.81338	26.96672	2.857406	155.9012	2010Q2
12.08934	62.15588	27.96534	2.746031	166.7368	2010Q3
11.28391	65.30113	29.04591	2.799219	179.0625	2010Q4
6.47975	69.08475	30.57309	3.354625	199.4729	2011Q1
5.42325	71.50125	31.67166	3.601875	212.1408	2011Q2
4.88675	73.38625	32.70628	3.878625	223.661	2011Q3
4.87025	74.73975	33.67697	4.184875	234.0333	2011Q4
6.758438	72.83847	34.23356	4.575	243.5183	2012Q1
7.228063	74.21828	35.21644	4.9185	251.4908	2012Q2
7.663813	76.15591	36.27544	5.26975	258.2113	2012Q3
8.065688	78.65134	37.41056	5.62875	263.6798	2012Q4
8.155406	84.531	39.68572	6.137844	268.1314	2013Q1
8.600844	87.0115	40.54753	6.455406	271.0018	2013Q2
9.123719	88.91925	41.05991	6.723781	272.5262	2013Q3
9.724031	90.25425	41.22284	6.942969	272.7045	2013Q4
11.12116	91.33181	40.24916	7.029063	277.8644	2014Q1
11.58859	91.39519	40.02809	7.183438	272.8196	2014Q2
11.84572	90.75969	39.77247	7.322188	263.8976	2014Q3

11.89253	89.42531	39.48228	7.445313	251.0984	2014Q4
11.20325	83.51675	37.82956	7.634844	213.6577	2015Q1
11.03975	82.33475	38.00144	7.693906	201.4101	2015Q2
10.87625	82.004	38.66994	7.704531	193.5912	2015Q3
10.71275	82.5245	39.83506	7.666719	190.201	2015Q4
10.54925	83.89625	41.49681	7.580469	191.2395	2016Q1
10.38575	86.11925	43.65519	7.445781	196.7067	2016Q2
10.22225	89.1935	46.31019	7.262656	206.6026	2016Q3
10.05875	93.119	49.46181	7.031094	220.9272	2016Q4

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

تم في الجدول (٦) تحويل البيانات من سنوية الى ربع سنوي وذلك لتخصل من مشكلة الانحدار الزائفي كون الفترة الزمنية للمتغيرات الدراسة قصيرة فبعد ان كانت السلسلة الزمنية تتكون من ١٣ مشاهدة اصبحت بعد التحويل تتكون من ٥٣ مشاهدة وكما هو مبين في الجدول اعلاه.

اولاً: تحليل الاستقرارية

سيتم هنا التعرض لتحليل استقراريه السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصاد العراقي قيد البحث للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦، وذلك من خلال تحليل جذر الوحدة Unit Root، فضلا عن اللجوء الى تحليل دالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية لبيان خلو السلاسل من معاملات الارتباط الذاتية بالاعتماد على تحليل Correlogram ، اما الاختبار الاخر الخاص بتحليل الكشف عن الاتجاه العام للسلاسل الزمنية فتم الاعتماد على اختبار Dickey-Fuller ، بعد ذلك سيتم صياغة وتوصيف النموذج لبيان اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهي كما يلي:

أ- تحليل دالة الارتباطات الجزئية والكلية

تم اخضاع البيانات الخاصة بالمتغيرات قيد البحث وهي :

الجدول (٧) متغيرات الدراسة

ت	المتغيرات	الرمز
١	الناتج المحلي الاجمالي	GDP
٢	اجمالي الائتمان النقدي الممنوح	T.C
٣	السيولة المصرفية	L.B
٤	السيولة المحلية	M2

المصدر: من اعداد الباحث

وبعد اجراء اختبار Correlogram لكل متغير حصل الباحث على النتائج الاتية :

#### ١- الناتج المحلي الاجمالي

من خلال النتائج الموضحة ادناه يتضح ان السلسلة الزمنية خالية من معاملات الارتباط الذاتي، ويتطلب استقرار السلسلة ان يكون معامل الارتباط مساوي للصفر او ان لا يختلف جوهريا عن الصفر ، وبعبارة اخرى ان يقع معامل الارتباط الذاتي بين حدود الثقة (١، -١)، ويمكن ملاحظة ان القيم داخل حدود الثقة وهي تقترب من الصفر اي ان علاقة القيم الحالية مع القيم السابقة لتخلف ٢٤ سنة تأخذ في التناقص أذ تبدأ ب ٩٥% ثم تتخفض بشكل تدريجي لتصل الى ٠,٢٧، حسب دالة الارتباط الكلية AC في الفترة الاخيرة، وكذلك تشير دالة الارتباطات الجزئية PAC الى توزع القيم بشكل قريب من الصفر، ومن الناحية الاحصائية وللاستدلال بجوهرية الدالة من الناحية الاحصائية نلجأ الى اختبار Q-Stat من خلال مقارنة قيم Q-Stat البالغة ٣٢٧ والتي اظهرت بانها اكبر من القيم المحتسبة لاختبار كاي سكوير  $\chi^2$  البالغة ٩,٨٨ عند مستوى معنوية ٩٥% وعلية نقبل الفرضية البديلة الدالة على عدم وجود ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة.

## السيولة المصرفية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي

Date: 08/08/18 Time: 10:46  
Sample: 2004Q1 2016Q4  
Included observations: 52

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.955	0.955	50.184	0.000	
2	0.900	-0.13...	95.647	0.000	
3	0.838	-0.09...	135.90	0.000	
4	0.773	-0.05...	170.86	0.000	
5	0.710	-0.00...	201.02	0.000	
6	0.648	-0.02...	226.69	0.000	
7	0.588	-0.02...	248.24	0.000	
8	0.528	-0.03...	266.04	0.000	
9	0.463	-0.10...	280.05	0.000	
...	0.398	-0.04...	290.62	0.000	
...	0.332	-0.04...	298.15	0.000	
...	0.266	-0.04...	303.13	0.000	
...	0.200	-0.06...	306.01	0.000	
...	0.137	-0.02...	307.40	0.000	
...	0.078	-0.00...	307.87	0.000	
...	0.026	0.003	307.92	0.000	
...	-0.01...	0.118	307.93	0.000	
...	-0.04...	-0.01...	308.08	0.000	
...	-0.07...	-0.03...	308.52	0.000	
...	-0.10...	-0.05...	309.41	0.000	
...	-0.14...	-0.17...	311.23	0.000	
...	-0.18...	-0.06...	314.43	0.000	
...	-0.23...	-0.06...	319.59	0.000	
...	-0.27...	-0.07...	327.38	0.000	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

٢- الائتمان النقدي

تم تحليل استقرارية السلسلة الزمنية للائتمان النقدي وبالاعتماد على الاختبار السابق تم التوصل الى النتائج الاتية:

Date: 08/10/18 Time: 21:21  
Sample: 2004Q1 2016Q4  
Included observations: 52

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.851	0.851	39.851	0.000	
2	0.593	-0.47...	59.632	0.000	
3	0.294	-0.22...	64.598	0.000	
4	0.023	-0.05...	64.629	0.000	
5	-0.07...	0.497	64.953	0.000	
6	-0.09...	-0.28...	65.492	0.000	
7	-0.06...	-0.11...	65.740	0.000	
8	-0.01...	-0.00...	65.748	0.000	
9	-0.01...	0.141	65.756	0.000	
1...	-0.01...	-0.03...	65.772	0.000	
1...	-0.02...	0.000	65.798	0.000	
1...	-0.01...	0.036	65.813	0.000	
1...	0.029	0.086	65.875	0.000	
1...	0.079	0.005	66.333	0.000	
1...	0.122	0.000	67.463	0.000	
1...	0.147	-0.00...	69.148	0.000	
1...	0.124	-0.05...	70.391	0.000	
1...	0.079	0.016	70.912	0.000	
1...	0.020	-0.01...	70.947	0.000	
2...	-0.04...	-0.04...	71.113	0.000	
2...	-0.10...	-0.17...	72.029	0.000	
2...	-0.14...	0.029	74.105	0.000	
2...	-0.18...	-0.00...	77.406	0.000	
2...	-0.20...	-0.03...	81.602	0.000	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

حسب معطيات النتائج اعلاه اتضح عدم وجود ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة بالاعتماد على دالة الارتباطات الكلية والجزئية والتي اتخذت مساراً تنازلياً ،اذ بلغت دالة الارتباط الكلية (AC) خلال الفترة الاولى (٨٥%) واستمرت بالانخفاض حتى بلغت في نهاية الفترة (٢٠%) اما دالة الارتباط الجزئي (PAC) هي الاخرى اتخذت مسار تنازلي ،اذ بلغت في الفترة الاولى (٨٥%) وانخفضت خلال الفترة اللاحقة حتى بلغت في نهاية الفترة ما يقارب (٣%) وهذه القيم هي اقل من (٠) فضلا عن مقارنة قيم اختبار Q-Stat وال ٢٤ سنة من خلال مقارنته قيمه التي بلغت ٨٢ وهي اكبر من القيم المتحسبة لاختبار كاي سكوير  $\times 2$  البالغة ٩,٨٨ عند مستوى معنوية ٩٥%.

### ٣- السيولة المصرفية

وبنفس الاختبار المعتمد في المتغيرات السابقة تم التوصل الى النتائج :

Date: 08/10/18 Time: 21:44  
Sample: 2004Q1 2016Q4  
Included observations: 52

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.939	0.939	48.520	0.000
		2	0.881	-0.00...	92.130	0.000
		3	0.827	-0.00...	131.32	0.000
		4	0.776	-0.00...	166.53	0.000
		5	0.727	-0.00...	198.12	0.000
		6	0.680	-0.01...	226.37	0.000
		7	0.634	-0.01...	251.48	0.000
		8	0.588	-0.02...	273.58	0.000
		9	0.536	-0.08...	292.31	0.000
		1...	0.481	-0.05...	307.79	0.000
		1...	0.425	-0.05...	320.15	0.000
		1...	0.367	-0.05...	329.60	0.000
		1...	0.305	-0.08...	336.30	0.000
		1...	0.242	-0.06...	340.64	0.000
		1...	0.180	-0.05...	343.10	0.000
		1...	0.120	-0.04...	344.21	0.000
		1...	0.068	0.022	344.58	0.000
		1...	0.020	-0.01...	344.61	0.000
		1...	-0.02...	-0.01...	344.67	0.000
		2...	-0.07...	-0.02...	345.10	0.000
		2...	-0.11...	-0.04...	346.39	0.000
		2...	-0.15...	-0.02...	348.65	0.000
		2...	-0.20...	-0.02...	352.53	0.000
		2...	-0.23...	-0.02...	358.27	0.000

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

يتضح من خلال النتائج المبينة اعلاه لا يوجد ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة حسب دالة الارتباطات الكلية والجزئية فتخذ كلاهما مساراً تنازلياً فضلاً عن مقارنة قيم اختبار Q-Stat البالغة ٣٥٨ بتأخر ٢٤ سنة بأنها أكبر من قيم اختبار كأي سكوير البالغة ٢٧ عند مستوى معنوية ٥%.

### ٤- السيولة المحلية

بنفس الاختبار المعتمد في المتغيرات اعلاه تم التوصل الى النتائج :

Date: 08/10/18 Time: 21:48  
Sample: 2004Q1 2016Q4  
Included observations: 52

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.959	0.959	50.627	0.000
		2	0.916	-0.04...	97.713	0.000
		3	0.870	-0.04...	141.14	0.000
		4	0.824	-0.04...	180.82	0.000
		5	0.776	-0.03...	216.77	0.000
		6	0.726	-0.04...	248.97	0.000
		7	0.675	-0.04...	277.44	0.000
		8	0.623	-0.05...	302.20	0.000
		9	0.565	-0.09...	323.06	0.000
		1...	0.505	-0.06...	340.10	0.000
		1...	0.443	-0.06...	353.52	0.000
		1...	0.378	-0.06...	363.58	0.000
		1...	0.312	-0.07...	370.60	0.000
		1...	0.245	-0.05...	375.05	0.000
		1...	0.179	-0.05...	377.47	0.000
		1...	0.113	-0.04...	378.47	0.000
		1...	0.053	0.010	378.70	0.000
		1...	-0.00...	-0.02...	378.70	0.000
		1...	-0.06...	-0.02...	379.00	0.000
		2...	-0.11...	-0.02...	380.11	0.000
		2...	-0.16...	-0.06...	382.58	0.000
		2...	-0.21...	-0.02...	386.91	0.000
		2...	-0.26...	-0.01...	393.56	0.000
		2...	-0.30...	-0.01...	402.84	0.000

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

من خلال النتائج اعلاه اتضح عدم وجود ارتباط للقيمة السابقة واللاحقة حسب دالة الارتباطات الكلية والجزئية المتخذة مساراً تنازلياً ، فدالة الارتباط الكلي (AC) بلغت في بداية الفترة ( ٩٥%) واستمرت في الانخفاض حتى وصلت في نهاية الفترة الى (٣٠%) كذلك الحال مشابه مع دالة الارتباطات الجزئية (PAC) بدئت بـ (٩٥%) استمرت في الانخفاض الى ان انتهت بـ (١%) وهذه القيم اقل من (٠) وبالتالي انعدام وجود الارتباط اما اختبار Q-Stat وال ٢٤ سنة من خلال مقارنته قيمه التي بلغت ٤٠٣ وهي اكبر من القيم المتحسبة لاختبار كاي سكوير ٢ × البالغة ٩,٨٨ عند مستوى معنوية ٩٥%. لذا نرفض الفرضية البديلة و نقبل فرضية العدم الدالة على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي الحكم على استقرارية السلسلة الزمنية للمتغير M2.

ثانيا : اختبار Dickey-Fuller

للكشف عن عدم وجود اتجاه زمني بين قيم السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث تم اللجوء الى اختبار ديكي-فولر بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-ViewsV8، وبعد اجراء الاختبار للسلاسل الزمنية

للمتغيرات بأنها غير مستقرة عن المستوى ومع الفرق الاول مع جميع الحدود لذا تم اعادة الاختبار بعد اخذ الفرق الثاني ( II ) وأظهرت النتائج الاتي:

جدول (٨) نتائج اختبار الاستقرار Dickey-Fuller

المتغيرات	القيم المحتمسبة	القيم الجدولية		
		%١٠	%٥	%١
GDP(II)	-8.879	-2.599	-2.922	-3.571
T.C(II)	-7.382	-2.601	-2.926	-3.581
L.B(II)	-6.292	-2.604	-2.933	-3.596
M2(II)	-4.529	-2.604	-2.933	-3.596

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

من بيانات الجدول (8) يتضح ان السلسلة الزمنية خالية من وجود جذر وحدة حسب اختبار ديكي-فولر، اذ عند مقارنة القيم المحتمسبة عند مستوى معنوية (1%,5%,10%) يتضح انها اصغر من قيمها الجدولية حيث ان القيم الجدولية تجاوزت المحتمسبة لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض العدم الدالة على وجود جذر وحدة لقيم السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات قيد البحث، اذ نلاحظ ان القيمة المحتمسبة للناتج المحلي الاجمالي اصغر من القيم الجدولية عند المستويات المبية في الجدول وكذلك بقية القيم لذا نحكم على استقرارية السلسلة الزمنية وهذا ما اثبتته الاحتمالية التي كانت اصغر من مستوى معنوية ٥%، وبالتالي فهي صالحة ان تدخل نموذج انحدار.

توصيف و تقدير النموذج القياسي

بعد ان تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لبيان خلوها من جذر الوحدة وثبت ان السلاسل الزمنية مستقرة بعد اخذ الفرق الثاني فضلا عن اجراء اختبار Q-Stat لبيان عدم وجود ارتباط بين معاملات أنموذج لذا فان السلاسل الزمنية اثبتت قدرتها على ان تدخل معادلة الانحدار بعد التخلص من مشكلة الاتجاه الزمني

ومشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية وخصص هذا المبحث لتوصيف وتقدير المتغيرات التوضيحية وإثرها في المتغيرات التابعة وكما يلي :

جدول (9) المتغيرات التفسيرية والتابعة

المتغيرات	
المتغير التابع	الناتج المحلي الاجمالي GDP
المتغيرات المفسرة	السيولة المحلية M2
	السيولة المصرفية LB
	اجمالي الائتمان النقدي TC

المصدر: من اعداد الباحث

اولا: بناء نموذج انحدار اثر المتغيرات المفسرة على الناتج المحلي الاجمالي بعد مرحلة التوصيف تم اجراء تحليل الدوال عدة وتوصل الباحث الى ان النموذج اللوغاريتمي اعطى افضل تقدير وبالاعتماد على البرنامج الاحصائي Minitab.14 وكالاتي:

The regression equation is

$$\log GDP = 2.29_{(t=10.94)(p=0.00)} + 0.38 \log LB_{(t=1.33)(p=0.19)} + 0.40 \log M2_{(t=1.79)(p=0.09)} - 0.21 \log TC_{(t=0.31)(p=0.76)}$$

$$S = 0.137979 \quad R-Sq = 92.9\% \quad R-Sq(adj) = 92.5\% \quad F=210$$

اولا: اختبارات النموذج

١- الاختبارات الاقتصادية:

دلت اشارات المعلمات المقدره على توافق اشارات تلك المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بالسيولة المصرفية و المحلية، أذ ان ارتفاع نسب الودائع المصرفية تشكل ظاهرة ايجابية على الاقتصاد العراقي بشكل خاص وعلى الاقتصاد العالمي بشكل عام ولا سيما فيما يتعلق بالعملية الاستثمارية والعراق

يشهد اليوم تحسنا ملموسا على صعيد العمليات الاستثمارية مع تنامي القطاع المصرفي ودوره التمويلي حتى مع عدم الوصول الى الهدف المنشود وتحقيق الطموحات إلا انه في تحسنا ملموساً، اما ما يتعلق بالسيولة المحلية فهذا واضحا جدا إذ تصدى البنك المركزي للقضايا التمويلية من خلال اقراض السوق فضلا عن تشكيله قوة دافعة ومحفزة للنمو الأقتصادي ويتضح ذلك جليا من خلال ما حققه من استقرار نقدي ملموس ولا سيما في سعر صرف العملة الحلية وتحقيق معادلات تضخم منخفضة وصلت الى مرتبة عشرية واحدة وهذا بحد ذاته انجازا كبيرا، ويأتي ذلك مع منح الحكومة المركزي الاستقلالية للبنك المركزي حسب قانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، وبالرجوع الى الدالة اعلاه نلاحظ ان زيادة السيولة المصرفية بمقدار وحدة واحد سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي بمقدار ٣٨%، اما زيادة السيولة المحلية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي بمقدار ٤٠%، إلا ان الامر جاء مغايرا فيما يتعلق بالائتمان النقدي الممنوح لكلا القطاعين العام والخاص والذي نخص به القروض النقدية المقدمة من قبل القطاع المصرفي فقد اتخذت علاقة عكسية إذ ان زيادة تلك القروض ستؤدي الى انخفاض نسب الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٢١%، وهذه النتيجة قد لا تحتاج الى اثبات رياضي إذ ان جل القروض الممنوحة طويل الاجل تذهب للأغراض عالية الاستهلاك كقروض السيارات والزواج..... الخ، اي ان تلك المبالغ لن تجد طريقا لتميمتها في ظل توافر الفرص الربحية الممكنة وربما هذه السمة الاستهلاكية تعاني منها اغلب الدول النامية إذ تشهد ارتفاع الميل نحو الاستهلاك وهذا احد اسباب تراجع النمو في هذه الدول.

ثانيا: الاختبارات الإحصائية:

١- اختبار (t-Test): من خلال مقارنة قيمة  $t^*$  المحتسبة للمتغيرات التفسيرية البالغة:

السيولة المصرفية ١,٣٣ ، السيولة المحلية ١,٧٩ مع مثيلتها الجدولية لمتغيرات النموذج وبدرجة حرية  $n-k-1$  وعند مستوى معنوية:

$$1\% = 2.39$$

$$5\% = 1,67$$

$$10\% = 1.29$$

نجد بأنها ( $t^*$ ) اكبر القيم الجدولية عند مستوى معنوية ١٠%، ٥% لذا نقبل الفرض البديل  $H_1: b_i \neq 0$  ونرفض فرض العدم  $H_0: b_i = 0$  مما يدل على معنوية معاملات النموذج اما اختبار  $t$  لإجمالي الائتمان النقدي الممنوح فقد دلت على عدم معنويتها عند كافة المستويات ويتضح ذلك من اشارة المعلمة ومدى تأثيرها المنخفض في المتغير التابع .

٢- معامل التحديد (Coefficient of Determination ( $R^2$ ) فسر معامل التحديد ما يقارب ٩٣% من اجمالي التغيرات الحاصلة في المتغير التابع GDP اما ٧% فتعود الى متغيرات اخرى خارجية لم تدخل في النموذج.

٣- اختبار معامل التحديد (Adjusted Coefficient of Determination ( $\bar{R}^2$ ) يشير هذا الاختبار الى الحد الاعلى المسموح لبيان التغيرات الحاصلة في معامل التحديد اذ ان اعادة الاختبار لن تعطي اضافة الى القوة التفسيرية وربما تنخفض مع اعادة تكرار المحاولة، وقد دلت على القوة التنبؤية العالية للنموذج بـ ٩٢% .

٤- اختبار F-Test : من خلال النتائج التي تم التوصل اليها تشير الى تجاوز القيم المحسبة لاختبار ( $F^*$ ) والتي بلغت ٢١٠ مع القيمة الجدولية عند مستوى معنوية :

$$1\% = 5.18$$

$$5\% = 3.23$$

نجد أن  $F^* < F$  لذا نقبل الفرضية البديلة  $H_1: b_i \neq 0$  ونرفض فرض العدم  $H_0: b_i = 0$  الدالة على جوهرية المعالم المقدره للنموذج ككل، وبالتالي توفيق الباحث في اختيار المتغيرات.

-الاستنتاجات:

١. ان المصارف التجارية العراقية فيها نسب سيولة عالية كان من الاجدر استثمارها مع توافر فرص ربحية عالية في العراق لاسيما مع تطور العمليات الاستثمارية في الآونة الاخيرة ويعود ذلك الى رغبة المصارف التجارية العراقية للتلافي المخاطر العالية لاسيما المخاطر الزمنية.
٢. لم تأخذ المصارف التجارية العراقية دورها الفعال والحقيقي في توجيه مدخراتها نحو قنواتها الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية كافة بل اعتمدت بشكل رئيسي على منح الائتمان النقدي الاستهلاكية العالية.
٣. ساهمت السياسة النقدية بشكل فعال في ردف النمو الاقتصادي من خلال رفع حجم السيولة المحلية عن طريق اقراض السوق ،اذ اتخذت السيولة المحلية مساراً تصاعدياً خلال مدة البحث مما انعكس على زيادة الناتج المحلي الاجمالي .
٤. ارتبطت كل من السيولة المحلية والمصرفية بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي وهو مطابق للنظرية الاقتصادية ،اذ ان زيادة السيولة المحلية ادى الى ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي ،اما السيولة المصرفية فان زيادة ادخارات المصرف قلصت من حجم القروض الاستهلاكية العالية في حين ارتبط حجم الائتمان الممنوح بعلاقة سلبية مع الناتج المحلي الاجمالي يعزى ذلك كما اسلفنا توجه اغلب المصارف التجارية العراقية نحو القروض الاستهلاكية .

-التوصيات:

١. ينبغي على المصارف التجارية اتباع الطرق والإجراءات الممنهجة التي تساعد على ادارة وتحكم في السيولة المصرفية لاسيما في ظل توافر فرص ربحية للاستثمار تلك الاموال.
٢. توجيه القروض الممنوحة الى قنوات استثمارية وتقليص او تخفيض القروض الممنوحة للأغراض الاستهلاكية من خلال ضبط السياسة الاستثمارية بما يتناسب مع التطورات المصرفية الحديثة.
٣. تخفيض نسب السيولة العالية تماشياً مع متطلبات صندوق النقد الدولي والبنك المركزي العراقي .

٤. التركيز على الية اقرض السوق لتسريع عجلة النمو الاقتصادي وذلك من خلال تقديم الحكومة المركزية الى المصارف المتخصصة قروض الى المشاريع الاكثر انتاجية .
٥. تفعيل الدور الرقابي على البنوك التجارية اذ ان اغلب المصارف التجارية تعمل بسياسة ائتمانية غير خاضعة الى رقابة البنك المركزي العراقي بل تهيمن وتتحكم بالسوق النقدية.
٦. تخفيض الفجوة بين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من خلال التوزيع العادل للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية.

### المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. عاشور ،محمود محمد محمود داغر ، احسان جبر، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١) ، بحث مستل من اطروحة دكتوراه ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد ٢٠، العدد ٧٨، ٢٠١٤.
٢. سعيد ،أحلام بو عبدلي ،حمزة عمي ، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد ٢، ٢٠١٤.
٣. ألفصار ،وحيدة جبر آل منشود ، عدنان عودة صالح. فائض السيولة في المصارف التجارية وامكانيات الاستثمار مع اشارة خاصة للعراق، مجلة دنانير / العدد السابع .
٤. ألوادي ،محمود ، الاساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.
٥. جميل ،أسماء خضير ياس، احمد صبحي، اثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق ،مجلة الدنانير، المجلد ١ ،العدد التاسع، ٢٠١٦.
٦. ألسمك ،محمد أزهري سعيد ، الموارد الاقتصادية ، دار الكتب للطباعة و النشر، الموصل، ١٩٧٩.
٧. ألسعيدي ،صبحي حسون، مؤشرات قياس العمق المالي ، دراسة تحليلية في عينة من الدول المختارة (١٩٨٠-٢٠٠٨) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد كلية الادارة الاقتصاد ، المجلد(١٧) العدد(٦٣) ، ٢٠١١.
٨. ألشود ،عدنان محمد حسن، صادق زوير الجلاج السعدي، تحديد اتجاهات العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠١٣.

٩. لـبنك المركزي العراقي . ٢٠٠٩ . المديرية العامة للإحصاء والابحاث . اتجاه السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي . الربع الرابع لعام.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) James .Deusenberry , 1998, foundation of a Palestinian currency, a Paper submitted to the First Palestine Banking Conference.
- 2) Ebele. Ifionu, 2015, Macroeconomic Variables and Money Supply:Evidence from Nigeria, An International Multidisciplinary Journal, Ethiopia , Vol. 9(4), Serial No. 39,:288–307:288–307.
- 3) Bank for International Settlements, 2013, Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools, Basel Committee on Banking Supervision.
- 4) Nikolaou .Kleopatra, 2009,Liquidity (Risk) Concepts Definitions And Interactions , Working Paper Series No 1008 / February,all ECB Publication.
- 5) Saunders.Anthony, 1997,"Financial Institutions Management: A Modern Perspective", 2nd ed, Irwin/McGraw–Hill, Inc.
- 6) Rajan .Douglas W. Diamond & Raghuram G.,2003. "Liquidity shortages & Banking Crises, American Finance Association, vol. 60(2),," NBER Working Paper No. 10071.
- 7) Zapodeanu,D.;Cociuba,M.I.2010,FINANCIAL SOUNDNESS INDICATORS, Annals of the University of Petroşani, Economics, 10(3), 365–372.
- 8) Usman .Abu Nurudeen, Abdullahi, Government Expenditure And Economic Growth In Nigeria,Business and Economics Journal, Volume:BEJ–41,1970–2008: A Disaggregated Analysis Department of Economics, University of Abuja, PMB 117Nigeria,2010

